14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
الخميس 9 يناير 2014م - العدد 15961

مجلس النواب يستمع إلى تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية

■ مجلس النواب في جلسته أمس

استمع مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة نائب رئيس المجلس الأخ/ محمد علي سالم الشدادي إلى تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية بشان الصعوبات والتحديات التي تواجه عمليات استكشاف وإنتاج النفط في بلادنا.

ويأتي هذا التقرير باتجاه الوقوف أمام أوضاع القطاع النفطي والتطوير له لغرض الوصول إلى تشخيص دقيق للأوضاع والصعوبات والتحديات التي تواجه هذا القطاع الحيوي للاقتصاد الوطني .

وفي هذا الإطار رأت اللجنة في تقريرها أن القطاع النفطي يعد أحد الأعمدة الرئيسية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني سواء من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أو من حيث رفده للموازنة العامة للدولة بالإيرادات أو دوره المهم في توفير متطلبات البلاد من العملة الصعبة .

ولفتت اللجنة إلى أن الملاحظ أن هذا القطاع يواجه تحديات وصعوبات كبيرة تتعاظم مخاطرها على القطاع من سنة لأخرى وكان يفترض أن تكون معالجة ومواجهة تلك التحديات والصعوبات على رأس أولويات الحكومة إلا أن ذلك لم يحدث.

كما لاحظت اللجنة في تقريرها حدوث تدهور كبير وحاد في إنتاج بلادنا من النفط الخام مقارنة بالسنوات الماضية .

ويرجع سبب التدهور حسب تقرير اللجنة في القطاعات التي شهدت تراجعا في الإنتاج إلى جملة من الأسباب منها تقادم عمر الحقول وعدم القيام بأي أعمال تطوير كما هو الحال في قطاع (مأرب - 18) وارتفاع نسبة الماء إلى النفط وهو ما يعرف بالكسر المائي ، حيث بلغت نسبة الماء في النفط أكثر من (98،5 %) كما هو الحال في قطاعي (14،32) وفي ظل هذه النسبة فإن إنتاج (66) برميلاً من الماء ، يقابله إنتاج برميل واحد من النفط.

وأشارت اللجنة إلى أن الشركات النفطية لا تستطيع القيام بأي أعمال تطوير جراء المشاكل الأمنية التي تتعرض لها والمتمثلة في التهديدات والاعتداءات المتكررة على المنشآت النفطية وخطوط الأنابيب وخطف وقتل الموظفين ورجال الأمن والجيش والتقطعات والاعتداءات على ناقلات النفط الخام وسرقة المعدات بالإضافة إلى قيام بعض القبائل بمنع الشركات من العمل بحجة أن لديهم مطالب.. لافتة إلى أن الشركات لا تستطيع القيام بأي أعمال تطوير نتيجة ما تتعرض له من ابتزاز و مشاكل غير أمنية تتمثل في الإضرابات من قبل النقابات والعاملين والمطالبة بالزيادات المادية وكذلك الممارسات التي تنتهجها السلطات المحلية فرض مقاولين دون الرجوع إلى الإجراءات القانونية للمناقصات .

ولاحظت اللجنة أن لدى الحكومة معلومات كاملة عن الذين يقفون خلف تفجير أنابيب النفط والاعتداء على المنشآت النفطية ومع ذلك لم تتخذ الإجراءات القانونية بحق هؤلاء وأن خلق بيئة استثمارية في المجالات النفطية والغازية لن يتأتى ما لم تقم الحكومة بواجبها في الحفاظ على سلامة المنشآت النفطية والعاملين فيها .

وأضافت اللجنة في تقريرها «أن هناك تداخلاً في الاختصاصات بين هيئة استكشاف وإنتاج النفط وعدد من التكوينات الإدارية والوحدات التابعة للوزارة ، وهو ما ينعكس سلباً على أداء القطاع النفطي».

وسيتم مناقشة التقرير في جلسة قادمة بحضور الجانب الحكومي المختص.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه وسيواصل أعماله اليوم الخميس بمشيئة الله تعالى.

الاستماع إلى ملاحظات الأعضاء على تقرير وزارة المغتربين

مؤتمر الحوار يعلن تأييده للنقاط الواردة في بلاغ هيئة رئاسته

■ الجلسة العامة الثالثة لمؤتمر الحوار الوطني

أعلن مؤتمر الحوار الوطني الشامل عن تأييده للنقاط الواردة في البلاغ الصادر في ختام اجتماع هيئة رئاسة الحوار أمس الأول برئاسة الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية – رئيس مؤتمر الحوار واعتبرها وثيقة من وثائق المؤتمر.

جاء ذلك في بيان أصدره أمس مؤتمر الحوار عقب جلسته برئاسة نائب رئيس مؤتمر الحوار سلطان العتواني، وفي مايلي نص البيان:

يعلن مؤتمر الحوار الوطني الشامل في جلسته العامة المنعقدة الأربعاء الموافق 8 يناير 2014 ، تأييده للبلاغ الصادر عن هيئة رئاسة المؤتمر بتاريخ 7 يناير 2014 ، ويؤكد مؤتمر الحوار الوطني الشامل بالإجماع على النقاط التالية:

– إن مخرجات المؤتمر ووثائقه كافة والتي ستشكل محددات للدستور القادم لا يمكن لها أن تتعارض مع المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومبادئها العامة ومع قراري مجلس الأمن 2014 و 2051 .

– إن مخرجات المؤتمر ووثائقه كافة لن تؤسس لأية كيانات شطرية أو طائفية تهدد وحدة اليمن وأمنه واستقرار ، وبأنها ستضمن حلاً عادلاً وشاملاً للقضية الجنوبية في إطار دولة موحدة على أساس اتحادي وديمقراطي وفق مبادئ العدل والقانون والمواطنة المتساوية.

– أن مخرجات المؤتمر ووثائقه كافة تهدف إلى معالجة مظالم ضحايا الصراعات السياسية كافة، وفي حدود إمكانيات الدولة وفي إطار مبادئ العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

– ضرورة تضمين الدستور الجديد نصوصاً قاطعة تصون وحدة اليمن وهويته أرضاً وإنساناً وتمنع أية دعاوى تخل بذلك.

ويعتبر مؤتمر الحوار الوطني الشامل هذا البيان وثيقة من وثائق مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

وكانت الجلسة العامة الثالثة لمؤتمر الحوار الوطني واصلت أعمالها أمس بالاستماع إلى ملاحظات أعضاء مؤتمر الحوار الوطني على تقرير وزارة شؤون المغتربين.

وأثنت المكونات على الجهود المبذولة في إعداد التقرير وتسليط الضوء على الأوضاع المأساوية للمغتربين اليمنيين.. مؤكدة أهمية الوقوف بجدية أمام ما يعانيه المغترب اليمني واستشعار خطورة عودة آلاف المغتربين وما يعنيه ذلك من مخاطر أمنية وأضرار اقتصادية ومشاكل اجتماعية على المجتمع.

وشددت المكونات على أهمية إعادة الاعتبار للمغترب اليمني من خلال إعادة النظر في القوانين المتعلقة بالمغتربين بما يكفل حقهم في الرعاية والعناية، ووضع قاعدة بيانات لطالبي العمل في الخارج، فضلا عن إجراء المسح الشامل للمغتربين وإعادة النظر في مكاتب التشغيل في السوق اليمنية.

وتطرقت الملاحظات إلى غياب دور السفارات اليمنية والقنصليات في الخارج في القيام بدورها في رعاية المغتربين وحمايتهم من الابتزاز والانتهاكات التي يتعرضون لها وخاصة الذين صودرت وأممت كثير من ممتلكاتهم في بلدان المهجر، إضافة إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار قضايا المغتربين الذين يقبعون في السجون ببلد المهجر.

وطالبت المكونات في ملاحظاتها بضرورة اتخاذ خطوات سريعة لمعالجة قضايا المغتربين المرحلين من المملكة العربية السعودية وإيجاد الحلول العاجلة لهم وتوفير فرص عمل تتناسب مع قدراتهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع، وتفعيل مكاتب الهجرة في وزارة المغتربين للإشراف والمتابعة على مكاتب التشغيل في اليمن.

وقد عقب وزير شؤون المغتربين مجاهد القهالي على ملاحظات أعضاء مؤتمر الحوار الوطني، مؤكدا أن الوزارة أرادت من تقديم التقرير «الوقوف بجدية أمام قضايا المغترب وتضمين أهم ما جاء فيه ضمن مخرجات مؤتمر الحوار الوطني».

وقال: «لا يمكن أن يكرم الإنسان اليمني وهو غير عزيز في بلده، فالمشاكل التي يعانيها المغترب هي من الداخل وذلك بسبب عدم تنظيم مكاتب تفويج العمالة».

وأوضح أن لدى الوزارة خطة لإقامة مشروعات صغيرة تشمل منشآت ومصانع ومزارع، وتحويلها إلى وضع عملي للمساهمة في إيجاد فرص عمل للمغتربين المرحلين.

ودعا القهالي القطاع الخاص إلى المساهمة في دعم المشروعات الصغيرة وتبني فرص عمل للمغتربين، معربا أعن أمله في تزكية التقرير وإدراجه ضمن مخرجات الحوار لضمان حياة كريمة للمغترب اليمني.

أدانت بالإجماع الحملة الراهنة التي تستهدفها..

الحكومة توجه بتضمين مخرجات الحوار في خطة الأداء الحكومي لـ2014م

الموافقة على مشروع القرار الجمهوري بإنشاء مستشفى الكويت الجامعي

■ صنعاء / سبأ :

وقف مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي امس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة، امام التحديات السياسية والأمنية والاجتماعية التي تُواجهها اليمن في المرحلة الراهنة، وما انجزته وحققته حكومة الوفاق الوطني منذ تشكيلها من نجاحات ملحوظة لتجاوزها، والدور المعول على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل في الانتقال باليمن صوب مستقبل جديد وبناء الدولة الحديثة القائمة على اساس المواطنة المتساوية والعدالة وسيادة القانون.

وأكد المجلس على العمل الجماعي والمسؤولية التضامنية التي سادت اداء حكومة الوفاق الوطني منذ تشكيلها وحتى اللحظة ، وما تحلى به رئيسها واعضاؤها بمختلف انتماءاتهم واطيافهم السياسية والحزبية، من مسئولية وطنية وتاريخية للقيام بدورهم في هذا الظرف الدقيق، واضعين نصب اعينهم المصلحة العليا للوطن والوطن وحده، وهو ما كان له الأثر الملموس والتفاعل فيما تحقق من نجاحات ملموسة، في مقدمتها تطبيع الاوضاع بعد احداث 2011م.

وجدد مجلس الوزراء التاكيد على انه سيواصل اداء مهامه واجباته المناطة به بنفس الروح والعمل كفريق واحد متماسك، لخدمة المواطنين، والحفاظ على الوطن واستقراره وامنه، حتى لا تضيع الفرصة التاريخية التي توافرت لليمن في تغليب الحكمة واختيار الحوار كنهج للتغيير الشامل والمنشود.. ولفت الى ان المسئولية اليوم واكثر من اي وقت مضى تتطلب تضافر الجهود السياسية والحزبية والمجتمعية، لنثبت للعالم ولانفسنا اولاً ،اننا قادرون على تجاوز الصعاب مهما كانت، وحتى يبقى لنا وطن نستحقه ونفخر بانتمائنا اليه، فلا يقع فريسة للدسائس والمؤامرات الداخلية او الخارجية، فهو يستحق الحياة والبقاء.

وأكد المجلس ان الحفاظ على ما تحقق حتى الآن من مكاسب رغم الأوضاع الاستثنائية المعقدة، الى جانب تنفيذ ما سيسفر من مخرجات عن مؤتمر الحوار الوطني ،تمثل الارادة الوطنية الجامعة لليمنيين، والتي ينبغي على الجميع احترامها ، والعمل على تعزيز المناخات الإيجابية التي تؤدي الى تحقيق تطلعات اليمنيين في العيش بأمان وفي واقع تسوده الحياة الكريمة والعدالة الاجتماعية.

وأوضح مجلس الوزراء ان التشويش وحملة الافتراءات والتشويه والتضليل التي تمارس على حكومة الوفاق الوطني من قبل بعض الوسائل الاعلامية والتعبئة المستمرة ضدها، والتشكيك والتقليل من جهودها، منذ اول يوم من تشكيلها ، باتت متلازمة وديدن الساعين الى هدم المعبد على رؤوس الجميع ، اما لتضرر مصالحهم، او لرؤيتهم ان استقرار الوطن وخروجه الى بر الامان هو استهداف لمشروعهم المريض.. مستنكرا ممارسة بعض القوى السياسية والمجتمعية الرافضة للتغيير للازدواجية في التعاطي مع الوضع الراهن، فهي في الظاهر توجه الرسائل الإيجابية تحت شعار أن المسؤولية الوطنية تحتم تكاتف الجهود وتجاوز التباينات في المواقف، فيما تلجأ في السر إلى تعكير كل المساعي الإيجابية لمعالجة الأمور ومحاولة إفشالها.

وأكد المجلس بالاجماع ،ادانته للحملة الراهنة ضد حكومة الوفاق.. موضحاً انها لا تستهدف الحكومة فحسب ،وانما تحمل في ثناياها اهداف غير معلنة تسعى الى اعادة الوطن ليس الى ما قبل 2011م وانما أيضاً وكما تشير الوقائع الى ماقبل 1962م، فضلا عما تحمله من مرامي لاشاعة الفوضى والحاق الاضرار الفادحة بالوطن والمواطنين واقلاق السكينة العامة للمجتمع.. لافتا الى ان تلك الاهداف والمرام الخبيثة لم تعد تنطلي على أحد، ولن تستطيع التاثير على الحوار الوطني الشامل الذي اوشك على انهاء اعماله، والذي حتماً ان مخرجاته تتعارض مع مصالح من يقفون وراء هذه الحملة الضارية والمسعورة.

ودعا مجلس الوزراء جميع القوى والأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمثقفين والإعلاميين وابناء الشعب اليمن الأبي إلى الوقوف صفًا واحدا ضد كل التحديات والمخاطر التي تحدق بالوطن في هذه الظروف الدقيقة، بما يساهم في توفير الأمن و يفوّت الفرصة على الذين يستهدفون استقرار الوطن وسلامة ابنائه بمختلف شرائحهم الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالتهم التي يوجهها البعض لحكومة الوفاق، اكد الاخ رئيس الوزراء خلال الاجتماع ترحيبه باي شكوى ضد اي عضو من أعضاء الحكومة او ضده شخصياً.. مبينا انه سيتم إحالة أي شكوى الى التحقيق شريطة ان تتضمن هذه الشكوى الأدلة والوثائق التي تثبت ممارسة اي وزير او حتى شخص رئيس الوزراء للفساد.

وناقش مجلس الوزراء مشروع خطة الاداء الحكومي لعام 2014م، بناء على المذكرة المقدمة من امين عام مجلس الوزراء بهذا الشان.. وكلف امين عام المجلس باعداد مشروع الخطة وفقا لعدد من الاتجاهات والمتمثلة في السياسات العامة الرئيسة وذات صفة الاولوية المتبقية من البرنامج العام لحكومة الوفاق الوطني، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل المعنية الحكومة بتنفيذها، وابرز السياسات المقرة بقرارات مجلس الوزراء خلال الفترة المنصرمة.

وأكد على انجاز مشروع الخطة وتسليمه للوزارات والاجهزة الحكومية المسؤولة عن التنفيذ ورفع الملاحظات. ووجه المجلس الوزراء بمراجعة مشروع الخطة وابداء الملاحظات ان وجدت وتسليمها للامانة العامة لتستوعبها، واعداد صياغة مشروع الخطة وعرضها على المجلس.

وكلف المجلس الوزراء باعداد مشروع تقرير الاداء الحكومي لعام 2013م لتنفيذ البرنامج العام لحكومة الوفاق الوطني كل فيما يخصه وفقا للنموذج المعد من الامانة العامة لمجلس الوزراء وتسليمه في موعد اقصاه نهاية يناير الجاري.

كما وجه امين عام مجلس الوزراء بمتابعة الوزارات والاجهزة الحكومية المعنية برفع تقاريرها خلال الفترة المحددة، وصياغة مشروع تقرير الاداء الحكومي في ضوء هذه التقارير وعرضها على مجلس الوزراء في موعد اقصاه النصف الاول من مارس القادم لمناقشته واقراره.

ووافق مجلس الوزراء على مستوى تنفيذ خطة عمل المجلس للعام 2013م، بناء على التقرير الخاص المقدم بهذا الشان من امين عام مجلس الوزراء.. ووجه جميع الوزراء كل فيما يخصه مراجعة التقرير وارسال الملاحظات ان وجدت للامانة العامة لمجلس الوزراء.

وأوضح التقرير ان مجلس الوزراء عقد خلال العام 2013م 52 اجتماعا منها 45 اجتماعا دوريا و7 اجتماعات استثنائية ووقف وناقش خلالها 594 موضوعا.

واطلع مجلس الوزراء على مستوى تنفيذ قرارات المجلس للفترة من يناير – يونيو 2013م، بناء على التقرير المقدم من امين عام مجلس الوزراء بهذا الشان.. ووافق بهذا الخصوص على التقرير والملاحظات المقدمة عليه.

ووجه المجلس الوزراء كلا فيما يخصه بمراجعة مستوى تنفيذ القرارات خلال النصف الاول من عام 2013م وتقديم الملاحظات ان وجدت الى الامانة العامة لمجلس الوزراء خلال اسبوعين من تاريخه.. مؤكدا على سرعة الرفع بمستوى تنفيذ القرارات الصادرة خلال هذه الفترة والتي لم تظهر نتائج تنفيذها في التقرير الى الامانة العامة للمجلس وذلك في ضوء ما تم اتخاذه من اجراءات لتنفيذها خلال اسبوعين من تاريخه.

كما أكد المجلس على وضع البرامج التنفيذية والزمنية للقرارات والاوامر المتخذة من قبل المجلس حال صدورها ومتابعة تنفيذها لضمان فعالية وكفاءة تنفيذها وتحقيق الاهداف الموجوة من اقرارها، وتنظيم الاتصال والتنسيق فيما بين الجهات المعنية بالقرارات والاوامر ذات الطبيعة المشتركة في التنفيذ والالتزام بتنفيذ التكليفات والاجراءات المحددة وتقديم النتائج الى المجلس في مواعيدها.

ووافق مجلس الوزراء على مشروع القرار الجمهوري بانشاء مستشفى الكويت الجامعي.. وكلف وزيري التعليم العالي والبحث العلمي والشئون القانونية استكمال الاجراءات القانونية. ويهدف المشروع المقدم من وزير التعليم العالي والبحث العلمي الى ايجاد تنظيم قانوني للمستشفى لعدم وجوده مسبقا، وتحديد المهام والاختصاصات بشكل واضح.

التوجيه باستكمال إجراءات قرض مشروع تشييد وتجهيز كليات المجتمع

اعتماد تقرير تصفية المؤسسة العامة للتجارة الخارجية والحبوب

ويشتمل مشروع القرار على 29 مادة موزعة في خمسة فصول هي التسمية والتعاريف والانشاء، الاهداف والمهام والاختصاصات، ادارة المستشفى، موارد المستشفى ونظامه المالي واحكام ختامية.

كما وافق مجلس الوزراء على مشروع تعديل القانون 25 لسنة 1999م وتعديلاته بشان تنظيم تداول مبيدات الآفات النباتية، مع استيعاب الملاحظات المقدمة عليه.. ووجه باستكمال الاجراءات الدستورية اللازمة لاصدار التعديل.

وتضمن المشروع المقدم من وزير الزراعة والري تعديل 10 مواد واضافة 8 مواد جديدة للقانون النافذ، بينها تعديل المواد الخاصة بالاجراءات والشروط المطلوبة لعمليات تداول المبيدات، والعقوبات القانونية للمخالفين بوضع عقوبات اشد، وكذا اضافة مواد تتعلق بالاجراءات المتخذة لعملية نقل المبيدات بين المحافظات واجراءات اعادة تصدير المبيدات الى بلد المنشأ، واجراءات عملية الفحص للاثر المتبقي للمبيدات ونسبها، وقيمة الرسوم الواجب تحصيلها مقابل منح شهادة التسجيل وتراخيص تداول المبيدات.

وأقر مجلس الوزراء مشروع القرار الخاص بتحديد تكاليف خدمات فحص الاثر المتبقي للمبيدات والملوثات في المنتجات الزراعية، وعلى ان يتم توريد الموارد وفقا للقانون.. وألزم جميع الجهات المعنية بتنفيذ ما جاء في القانون.

ووافق مجلس الوزراء على اتفاقية قرض مشروع تشييد وتجهيز كليات المجتمع، بمبلغ وقدره 17 مليون دينار كويتي والموقعة بتاريخ 21 نوفمبر 2013م، بين حكومة الجمهورية اليمنية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

وكلف وزير التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع وزيري الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى والشئون القانونية استكمال الاجراءات الدستورية اللازمة للمصادقة على الاتفاقية.

وأكد المجلس على وزيري التخطيط والمالية توفير مساهمة الحكومة في تمويل المشروع. ويهدف هذا المشروع الى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، وتلبية الطلب المتنامي على التعليم الفني من خلال تشييد وتجهيز عدد من الكليات، وتوفير الكوادر المؤهلة وزيادة عدد تخصصات التعليم الفني التي توفرها كليات المجتمع المشمولة في المشروع. ويتكون المشروع من تشييد وتجهيز مبنى اداري وتعليمي يتضمن مكاتب وقاعات تدريس وورش ومعامل ومختبرات، اضافة الى جميع المرافق اللازمة لكلية الشيخ صباح الاحمد في سقطرى، وتوريد وتركيب التجهيزات والمعدات والاثاث اللازم للمكاتب الادارية والقاعات التعليمية والورش والمختبرات والمعامل والمراسم والمكتبات وغيرها في 12 كلية مجتمع يجري تشييدها حاليا في 12 محافظة، والدعم المؤسسي لبرامج تدريبية داخل وخارج اليمن لحوالي 450 موظف من الكادر الاكاديمي والاداري لكليات المجتمع في مختلف التخصصات والمجالات.

واعتمد مجلس الوزراء التقرير الخاص بنتائج المرحلة الثانية لتصفية المؤسسة العامة للتجارة الخارجية والحبوب والمقدم من اللجنة الفنية للتصفية المشكلة بقرار وزير المالية، والذي تضمن تحقيق صافي ارباح قدرها مليار و627 مليون و171 الف ريال حتى 30 يونيو 2013م.. وكلف وزير المالية بتشكيل فريق عمل من المختصين المعنيين بوزارة المالية للقيام بانجاز ما تبقى من اعمال التصفية في كل من الجانب المالي والاداري والقانوني والاصول الثابتة وغيرها من المواضيع والقضايا المتعلقة في مختلف جوانب التصفية وتوريد عائداتها الى حساب الحكومة العام.

ووافق مجلس الوزراء على مذكرة التفاهم الموقعة في مدينة دبي بين وزارة المالية وسوق دبي المالي .. ووجه ووزير المالية باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ ما ورد في مذكرة التفاهم والرفع بنتائج التنفيذ اولا باول الى رئيس الوزراء.

وناقش مجلس الوزراء مذكرة وزير الثروة السمكية بشان ارضية مشروع ميناء الاصطياد السمكي بمنطقة منظر بمحافظة الحديدة.. واعتمد بهذا الخصوص محضر التسليم بين الهيئة العامة للاراضي ومكتب الثروة السمكية وتعميد محافظ الحديدة بشان ارضية موقع ميناء الصيد بمساحة 3 ملايين و281 الفاً و500 متر مربع، ومنع التصرف فيها.. ووجه وزارة الداخلية باتخاذ الاجراءات الامنية اللازمة لحماية ارضية الميناء من اي اعتداء.

واطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير الكهرباء والطاقة بشان زيارته الى السودان واثيوبيا في الفترة من 27 ديسمبر – 3 يناير 2014م، ونتائج مباحثاته مع المسئولين في الدولتين ومذكرات التفاهم التي تم توقيعها.

ووافق المجلس بهذا الخصوص على مذكرة التفاهم الموقعة مع وزارة الموارد المائية والطاقة السودانية.. ووجه الجهات المعنية بتنفيذ القرار كل فيما يخصه.

وحددت مذكرة التفاهم عدد من مجالات التعاون بين البلدين بينها تطبيق التجربة السودانية في مجال الدفع المقدم باليمن، ونقل تجربة السودان في مجال التصنيع للاعمدة والمحولات وعدادات الدفع المقدم، على ان تتولى لجنة فنية مشتركة متابعة التفاصيل الفنية والعمل على تنفيذ بنود مذكرة التفاهم وتطويرها.

وأحال المجلس اتفاقية نظام الدفع المقدم بكل مكوناته والموضوع الخاص بالربط الكهربائي بين اليمن واثيوبيا عبر جمهورية جيبوتي لغرض استفادة بلادنا من فائض الطاقة الكهرومائية في اثيوبيا، لى المجلس الاعلى للطاقة لمناقشتها واتخاذ ما يلزم بشانها.

واطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى بشان تنفيذ الاجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة باعمال الحكومة لدى مجلس النواب خلال الفترة من 1 - 6 يناير الجاري.

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير التربية والتعليم عن زيارته لجمهورية تركيا خلال الفترة من 20 - 26 سبتمبر 2013م.